MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

فاضل مهدي سرهيد سلمان

كلية القانون، جامعة الفراهيدي، بغداد، العراق

fadhimahdi433@gmail.com

استلام البحث: 10/06/2026	مراجعة البحث: 15/07/2026	قبول البحث:08/08/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، في ضوء التوسع المتزايد في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلاقات التعاقدية، ولا سيما خلال مرحلة المفاوضات السابقة على إبرام العقد. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي ومخرجاته، وتحليل دوره في المفاوضات العقدية، وبيان الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التي قد تترتب على الاعتماد على هذه المخرجات، مع تحديد مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية لمعالجة الإشكالات القانونية التي تثيرها هذه التقنية الحديثة. واعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية، إلى جانب المنهج الوصفي لبيان طبيعة الذكاء الاصطناعي ودوره في البيئة التعاقدية، مع الاستفادة من المنهج المقارن عند عرض بعض الاتجاهات التشريعية والفقهية الحديثة.

وتوصل البحث إلى أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية ما زالت تمثل الأساس القانوني لمواجهة الأضرار الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، إلا أن خصوصية هذه التقنية تفرض الحاجة إلى تطوير تنظيم قانوني أكثر ملاءمة، يحدد المسؤولية بين الأطراف المرتبطة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويعزز مبادئ الشفافية وحسن النية، ويوفر حماية قانونية فعالة للمتفاوضين دون الإخلال بمتطلبات التطور التقني والابتكار.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، المفاوضات العقدية، مخرجات الذكاء الاصطناعي.

Abstract

This research examines the civil liability arising from artificial intelligence outputs in contractual negotiations in light of the increasing use of AI applications in contractual relationships, particularly during the pre-contractual negotiation stage. The study aims to define artificial intelligence and its outputs, analyze its role in contractual negotiations, and identify the legal basis of civil liability arising from damages caused by reliance on AI-generated outputs. It also evaluates the adequacy of the traditional rules of civil liability in addressing the legal challenges created by this emerging technology. The study adopts the analytical approach to examine legal rules and juristic opinions, the descriptive approach to explain the nature of artificial intelligence and its role in contractual relations, and, where appropriate, the comparative approach to review selected legislative and doctrinal trends. The research concludes that the general principles of civil liability continue to provide the primary legal framework for addressing damages resulting from AI outputs. However, the unique characteristics of artificial intelligence require the development of a more appropriate legal framework capable of allocating liability among the parties involved in the design, operation, and use of AI systems while reinforcing the principles of transparency and good faith and ensuring effective legal protection for negotiating parties without hindering technological innovation.

Keywords: Artificial Intelligence, Civil Liability, Contractual Negotiations, Artificial Intelligence Outputs.

CC BY

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الاخيرة تطورا كبيرا في مجال التقنيات الحديثة، وكان من أبرز مظاهر هذا التطور ظهور الذكاء الاصطناعي الذي أصبح من أكثر التقنيات تأثيرا في مختلف المجالات. ولم يعد استخدام الذكاء الاصطناعي مقتصرا على المجالات التقنية والعلمية فقط، بل امتد ليشمل المجالات القانونية والتجارية، ومن بينها المجال التعاقدي، حيث اصبحت العديد من الجهات تعتمد عليه في تحليل المعلومات، وتقديم المقترحات، ودعم عملية اتخاذ القرار خلال مرحلة المفاوضات العقدية. وقد ادى هذا الاستخدام المتزايد الى ظهور مجموعة من التساؤلات القانونية حول طبيعة مخرجات الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها في ارادة الاطراف المتفاوضة، وكذلك مدى المسؤولية التي يمكن ان تنشأ عن الاعتماد على هذه المخرجات. وتعد مرحلة المفاوضات العقدية من المراحل المهمة التي تسبق ابرام العقد، اذ يتم خلالها تبادل المقترحات ومناقشة الشروط والوصول الى اتفاق يحقق مصالح الاطراف. ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة، ظهرت تحديات قانونية جديدة تتعلق بمدى صحة ودقة المخرجات التي تنتجها هذه الانظمة، خاصة عندما تكون هذه المخرجات سببا في اتخاذ قرارات تؤدي الى الحاق ضرر باحد الاطراف. فقد تقدم انظمة الذكاء الاصطناعي تحليلات او توصيات قد تكون غير دقيقة نتيجة طبيعة البيانات التي تعتمد عليها او طريقة عمل الخوارزميات المستخدمة، مما يثير مسالة تحديد المسؤولية المدنية عن الاضرار الناتجة عن هذه المخرجات.

وتبرز اهمية دراسة المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية بسبب الطبيعة الخاصة لهذه التقنية، فهي قادرة على انتاج نتائج تؤثر في العلاقات القانونية، لكنها في الوقت ذاته لا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة يمكن مساءلتها عن الاضرار التي تسببها. لذلك تثار اشكالية تحديد الشخص المسؤول عن الضرر، هل يكون المستخدم الذي اعتمد على مخرجات الذكاء الاصطناعي، ام مطور النظام، ام الجهة التي تقدم هذه الخدمة. كما يطرح ذلك تساؤلا حول مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في معالجة الاضرار المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ام ان الحاجة تستدعي وضع قواعد قانونية خاصة تتناسب مع طبيعة هذه التقنية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث الى دراسة المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية من خلال بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وطبيعة مخرجاته، وبيان دوره في مرحلة المفاوضات العقدية، وتحليل الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناتجة عن استخدامه، بما يساهم في توضيح حدود المسؤولية وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التطور التكنولوجي وحماية حقوق الاطراف في العلاقات العقدية.

مشكلة البحث

أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي واقعا متزايدا، خاصة في مرحلة المفاوضات العقدية التي تعتمد بشكل كبير على تحليل المعلومات وتبادل المقترحات واتخاذ القرارات. ومع ذلك، فان الاعتماد على مخرجات هذه الانظمة قد يؤدي في بعض الحالات الى حدوث اضرار نتيجة وجود اخطاء في التحليل او عدم دقة المعلومات او

تقديم توصيات غير مناسبة، مما يثير تساؤلا حول مدى امكانية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على هذه الاضرار.

وتتمثل مشكلة البحث في صعوبة تحديد الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، وتحديد الشخص الذي يتحمل المسؤولية عن الاضرار التي قد تصيب احد الاطراف اثناء المفاوضات العقدية، في ظل عدم امتلاك الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، وتعدد الاطراف المرتبطة باستخدامه.

وعليه تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

ما مدى امكانية قيام المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، ومن هو الطرف المسؤول قانونا عن هذه الاضرار؟

اهمية البحث

تنبع اهمية هذا البحث من حداثة موضوع استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي، وما يثيره من مسائل قانونية جديدة ترتبط بتحديد المسؤولية المدنية عن الاضرار التي قد تنتج عن مخرجات هذه التقنية. فقد اصبح الذكاء الاصطناعي يؤدي دورا مهما في مرحلة المفاوضات العقدية من خلال تقديم التحليلات والاقتراحات والمعلومات التي قد تؤثر في قرارات الاطراف، الامر الذي يستدعي دراسة مدى الحماية القانونية المتاحة للأطراف المتضررة في حال حدوث ضرر نتيجة الاعتماد على هذه المخرجات.كما تتمثل اهمية البحث في بيان مدى ملاءمة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية للتعامل مع طبيعة الاضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل صعوبة تحديد مصدر الخطأ وتعدد الاطراف التي قد ترتبط بالنظام الذكي، مثل المستخدم والمطور ومقدم الخدمة. ويسعى البحث الى توضيح الاساس القانوني الذي يمكن من خلاله تحديد المسؤولية وتحقيق التوازن بين تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المعاملات التعاقدية وبين ضمان حماية حقوق ومصالح الاطراف المتعاقدة.

وتبرز الاهمية العملية للبحث في مساهمته في تقديم رؤية قانونية تساعد على فهم التحديات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، وبيان الحاجة الى تطوير قواعد قانونية تتناسب مع التطورات التقنية الحديثة، بما يحقق الامان القانوني ويعزز الثقة في استخدام هذه التقنيات ضمن العلاقات التعاقدية.

اهداف البحث

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف العلمية والعملية المتعلقة بدراسة المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، من خلال بيان طبيعة هذه المخرجات، وتحليل آثارها القانونية، وتحديد مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في معالجة الاضرار التي قد تنتج عن استخدامها، بما يسهم في توضيح الإطار القانوني المناسب للتعامل مع هذه التقنية الحديثة.

وتتمثل اهداف البحث فيما يأتي:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي ومخرجاته، وتوضيح دوره في مرحلة المفاوضات العقدية وطبيعة تأثيره في العلاقات التعاقدية .
2. تحليل الاساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى امكانية تطبيق قواعد المسؤولية العقدية والتقصيرية عليها .
3. تحديد نطاق المسؤولية المدنية والاشخاص الذين يمكن ان يتحملوا المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية .
4. بيان مدى الحاجة الى تطوير قواعد قانونية تتناسب مع استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يحقق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنية وحماية حقوق الاطراف المتعاقدة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والمفاوضات العقدية

شهدت المعاملات القانونية في العصر الحديث تطورا ملحوظا نتيجة دخول التقنيات الرقمية في مختلف المجالات، وكان الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات التي أحدثت تحولا في طريقة معالجة المعلومات واتخاذ القرارات. ولم يعد دور الذكاء الاصطناعي مقتصرا على المجالات التقنية، بل امتد ليشمل العديد من المجالات القانونية والاقتصادية، ومنها المجال التعاقدي، حيث بدأت تستخدم الأنظمة الذكية في تحليل البيانات، ومراجعة الوثائق، وتقديم المقترحات، ودعم الأطراف خلال مراحل التفاوض بشأن العقود.

وتبرز أهمية دراسة الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي بسبب الطبيعة الخاصة لهذه التقنية، فهي تقوم على أنظمة قادرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات وإنتاج مخرجات قد تؤثر في سلوك الأفراد وقراراتهم. إلا أن هذه القدرة تثير العديد من التساؤلات القانونية، خاصة فيما يتعلق بالقيمة القانونية لهذه المخرجات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، والمسؤولية التي يمكن أن تترتب عند تسببها في إلحاق ضرر بأحد الأطراف.

ومن جهة أخرى، تعد المفاوضات العقدية من المراحل المهمة التي تسبق إبرام العقد، إذ يتم خلالها تبادل وجهات النظر والمقترحات بين الأطراف للوصول إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية للعقد. ومع استخدام الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة، ظهرت إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بمدى تأثير مخرجات هذه الأنظمة في الإرادة التعاقدية للأطراف، ومدى إمكانية مساءلة الأشخاص المرتبطين باستخدامها عند حدوث ضرر.

CC BY

وبناء على ذلك، يتطلب فهم المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومخرجاته من جهة، وبيان طبيعة المفاوضات العقدية ودور الذكاء الاصطناعي فيها من جهة أخرى.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي ومخرجاته

يعد الذكاء الاصطناعي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور الكبير في علوم الحاسوب وتقنيات معالجة البيانات، ويقصد به مجموعة من الأنظمة والبرامج التي تم تصميمها لمحاكاة بعض القدرات البشرية، مثل التعلم والتحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات اعتمادا على البيانات المتاحة. ويتميز الذكاء الاصطناعي عن البرامج التقليدية بقدرته على التعامل مع المعلومات بصورة متطورة وإنتاج نتائج جديدة بناء على عمليات التحليل والمعالجة.

وقد أصبح الذكاء الاصطناعي محل اهتمام قانوني متزايد بسبب تأثيره المباشر في العلاقات القانونية، إذ لم تعد مخرجاته مجرد نتائج تقنية، بل أصبحت تستخدم في مجالات قد يترتب عليها آثار قانونية، مثل إبرام العقود، وتقييم المخاطر، وتقديم التوصيات للأطراف المتعاملة. ولذلك فإن دراسة هذه التقنية من المنظور القانوني تهدف إلى تحديد حدود استخدامها وبيان المسؤولية الناتجة عن الأضرار التي قد ترتبط بمخرجاتها [1].

وتتمثل مخرجات الذكاء الاصطناعي في النتائج التي ينتجها النظام بعد تحليل البيانات والمعلومات المدخلة إليه، وقد تكون هذه المخرجات على شكل توصيات أو اقتراحات أو قرارات تساعد المستخدم في اتخاذ موقف معين. وفي المجال التعاقدي، يمكن أن تظهر هذه المخرجات من خلال اقتراح شروط تعاقدية، أو تحليل بنود العقد، أو تقديم تقييم للمخاطر المحتملة، مما يجعلها عاملا مؤثرا في مرحلة التفاوض بين الأطراف.

وعلى الرغم من الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في تسهيل العمليات التعاقدية، فإن الاعتماد على مخرجاته قد يؤدي إلى ظهور أضرار قانونية في حال احتوت هذه المخرجات على أخطاء أو معلومات غير دقيقة، الأمر الذي يثير مسألة تحديد المسؤولية المدنية عن هذه الأضرار، خاصة في ظل عدم تمتع الذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية مستقلة يمكن مساءلتها بصورة مباشرة [2].

المطلب الثاني

المفاوضات العقدية وطبيعتها القانونية

(1) كريستيان يوسف، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022، ص 45.

(2) خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022، ص 27.

CC BY

تعد المفاوضات العقدية من أهم المراحل التي تسبق إبرام العقد، إذ تشكل الإطار الذي تتلاقى فيه إرادات الأطراف بقصد الوصول إلى اتفاق يحقق المصالح المشتركة بينهم. وفي هذه المرحلة يتبادل المتفاوضون المعلومات والبيانات والاقتراحات المتعلقة بالعقد المزمع إبرامه، ويعمل كل طرف على دراسة مدى ملاءمة التعاقد بالنسبة إليه قبل الانتقال إلى مرحلة الإيجاب والقبول. وقد ازدادت أهمية المفاوضات العقدية في الوقت الحاضر نتيجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي، ولا سيما في العقود ذات الطبيعة التجارية والاستثمارية والإلكترونية، التي يصعب إبرامها بصورة مباشرة دون المرور بمرحلة تمهيدية يتم خلالها تحديد الحقوق والالتزامات المتوقعة، وتقييم المخاطر، والاتفاق على العناصر الجوهرية للعقد [1].

ولم تعد المفاوضات العقدية مجرد مرحلة واقعية لا يعتد بها قانونا، وإنما أصبحت تحظى باهتمام كبير في الفقه والقضاء، لما يترتب عليها من آثار قانونية قد تنشأ حتى لو لم يتم إبرام العقد في نهاية المطاف. فالتطور الذي شهده الفكر القانوني أدى إلى الاعتراف بأن مرحلة ما قبل التعاقد تفرض على أطرافها التزامات قانونية مستقلة، أهمها الالتزام بحسن النية، والالتزام بالإعلام والإفصاح، والمحافظة على سرية المعلومات، وعدم إساءة استعمال الحق في العدول عن المفاوضات. ومن ثم فإن الإخلال بهذه الالتزامات قد يؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية متى توافرت أركانها القانونية، وهو ما يبرز أهمية دراسة هذه المرحلة عند البحث في المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية [2].

أولا: مفهوم المفاوضات العقدية

لم يضع المشرع العراقي، شأنه شأن كثير من التشريعات العربية، تعريفا للمفاوضات العقدية، تاركا هذه المهمة للفقه والقضاء، ويرجع ذلك إلى اختلاف صور المفاوضات وتعدد أشكالها بحسب طبيعة العقد والظروف التي تحيط به. فقد تكون المفاوضات بسيطة لا تستغرق سوى وقت قصير كما في بعض العقود المدنية، وقد تمتد إلى مدة طويلة في العقود التجارية الدولية أو عقود الاستثمار أو العقود التقنية التي تتطلب دراسة الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية قبل الوصول إلى اتفاق نهائي [3].

وعرف الفقه القانوني المفاوضات العقدية بأنها المرحلة السابقة على انعقاد العقد، والتي يتبادل فيها الطرفان أو أكثر الآراء والاقتراحات والمعلومات بقصد بحث إمكانية التعاقد والوصول إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية للعقد. ويتضح من هذا التعريف أن المفاوضات لا يقصد بها إنشاء العقد بصورة مباشرة، وإنما تهدف إلى تهيئة الإرادة التعاقدية وتوفير

([1]) حسام الدين محمد كامل الأهواني، المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد (38)، العدد (2)، 1996، ص 401.

([2]) عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص 272.

([3]) ياسين محمد الجبوري، المبسوط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزامات، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 185.

CC BY

الظروف الملائمة لإبرامه، وهو ما يميزها عن مرحلة انعقاد العقد التي تبدأ بصدور الإيجاب واقترانه بالقبول وفق الأحكام المقررة في القانون المدني [1].

كما ذهب جانب من الفقه إلى تعريف المفاوضات العقدية بأنها مجموعة الأعمال القانونية والمادية التي يقوم بها أطراف العلاقة المستقبلية بقصد دراسة جدوى التعاقد وتحديد شروطه قبل الالتزام النهائي به. ويستفاد من هذا التعريف أن المفاوضات لا تقتصر على تبادل الرغبات والاقتراحات، وإنما تشمل أيضا تبادل المعلومات والوثائق، وإجراء الدراسات الفنية والمالية، والاستعانة بالخبراء، فضلا عن استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وأنظمة الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تؤدي دورا متزايدا في تحليل البيانات وصياغة المقترحات التفاوضية [2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن المفاوضات العقدية تمثل مرحلة قانونية تمهيدية تسبق انعقاد العقد، يكون الهدف منها التحقق من إمكانية إبرامه والوصول إلى اتفاق بشأن عناصره الجوهرية. وهي بذلك لا تنشئ العقد بذاتها، إلا أنها قد ترتب التزامات قانونية تفرض على أطرافها مراعاة حسن النية والثقة المشروعة، وعدم استغلال المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء التفاوض بصورة تضر بالطرف الآخر. وقد أصبح هذا المفهوم أكثر أهمية مع دخول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التفاوض، إذ لم يعد تبادل المعلومات يتم دائما بين الأشخاص بصورة مباشرة، بل أصبحت بعض المخرجات التفاوضية تصدر عن أنظمة ذكية تؤثر في القرارات التي يتخذها المتفاوضون، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية المرتبطة بمرحلة ما قبل التعاقد [3].

ثانيا: الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية

تعد الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية من أكثر المسائل التي أثارت اهتمام الفقه القانوني، وذلك بسبب موقعها بين مرحلتين مختلفتين؛ فهي ليست عقدا مكتمل الأركان، وفي الوقت نفسه لا يمكن اعتبارها مجرد أعمال مادية لا يترتب عليها أي أثر قانوني. فالمفاوضات تمثل مرحلة تمهيدية تهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لإبرام العقد، إلا أن ما يصدر خلالها من تصرفات وسلوك قد يرتب التزامات قانونية، ويؤدي الإخلال بها إلى قيام المسؤولية المدنية متى توافرت أركانها. ولهذا ظهرت عدة اتجاهات فقهية لتحديد الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية، اختلفت في أساسها القانوني وفي الآثار التي تترتب عليها [4].

ذهب الاتجاه الأول إلى أن المفاوضات العقدية لا تعدو أن تكون أعمالا مادية أو وقائع اجتماعية تسبق التعاقد، ولا يترتب عليها أي التزام قانوني بإبرام العقد، لأن مبدأ سلطان الإرادة يقتضي حرية الشخص في الدخول في المفاوضات وحرية الانسحاب منها متى رأى أن التعاقد لم يعد يحقق مصلحته. ووفقا لهذا الاتجاه، فإن مجرد بدء المفاوضات لا

(1) رجب كريم عبد الإله، التفاوض على العقد: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 53.

(2) حسام الدين محمد كامل الأهواني، مصدر سابق ، ص 393–434.

(3) أحمد عبد الحسين كاظم الياسري، "المسؤولية المدنية عن الإخلال بمبدأ حسن النية في المفاوضات العقدية: دراسة مقارنة"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 2022، ص 548.

(4) عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1958، ص 273.

CC BY

ينشئ علاقة قانونية بين الأطراف، وإنما يبقى كل طرف حرا في العدول عنها دون مسؤولية، ما لم يصدر منه فعل مستقل يشكل خطأ تقصيريا وفقا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية [1].

أما الاتجاه الثاني فيرى أن المفاوضات العقدية تنشئ علاقة قانونية مستقلة عن العقد النهائي، وتفرض على أطرافها مجموعة من الالتزامات التي يجب احترامها طوال مدة التفاوض، وفي مقدمتها الالتزام بحسن النية، والالتزام بالإعلام، والمحافظة على سرية المعلومات، وعدم استغلال الثقة التي يولدها استمرار المفاوضات لدى الطرف الآخر. ويستند هذا الاتجاه إلى أن الدخول في مفاوضات جدية يخلق مركزا قانونيا يختلف عن مجرد الاتصال أو الحوار العادي، الأمر الذي يوجب على كل طرف مراعاة مصالح الطرف الآخر وعدم الإضرار بها دون مبرر مشروع [2].

ويبدو أن هذا الاتجاه هو الأقرب إلى متطلبات المعاملات الحديثة، لاسيما في العقود التي تتطلب مفاوضات طويلة ومعقدة، إذ قد ينفق أحد الأطراف مبالغ مالية كبيرة، أو يكشف عن معلومات فنية أو تجارية ذات قيمة اقتصادية اعتمادا على جدية المفاوضات. فإذا قام الطرف الآخر بقطعها بصورة تعسفية أو استغل المعلومات التي حصل عليها لتحقيق مصلحة خاصة، فإن العدالة تقتضي مساءلته عن الأضرار التي ترتبت على هذا السلوك، حتى وإن لم يتم إبرام العقد في النهاية [3].

ومن التطبيقات المهمة التي تؤكد الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية، الالتزام بحسن النية الذي أصبح من المبادئ الأساسية الحاكمة لهذه المرحلة. فحسن النية لا يقتصر على تنفيذ العقد، وإنما يمتد إلى مرحلة ما قبل التعاقد، ويلزم الأطراف بالتعامل بصدق وأمانة، والامتناع عن كل ما من شأنه تضليل الطرف الآخر أو حمله على الاستمرار في مفاوضات يعلم أحد الأطراف مسبقا أنها لن تؤدي إلى التعاقد. كما يفرض هذا المبدأ واجب الإفصاح عن البيانات الجوهرية التي يكون من شأنها التأثير في قرار التعاقد، وواجب المحافظة على سرية المعلومات التي يتم تبادلها أثناء المفاوضات [4].

وتزداد أهمية تحديد الطبيعة القانونية للمفاوضات العقدية في ظل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ أصبحت بعض مراحل التفاوض تعتمد على أنظمة ذكية تقوم بتحليل البيانات، وتقييم البدائل، وصياغة المقترحات، بل وقد تقدم توصيات يعتمد عليها أحد الأطراف في تكوين إرادته. ويترتب على ذلك أن أي خلل في هذه المخرجات قد يؤدي إلى الإضرار بالطرف الآخر، مما يثير التساؤل حول الأساس القانوني للمسؤولية المدنية، وهل تقوم على الإخلال بالالتزامات الناشئة عن مرحلة التفاوض، أم على القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية، وهي مسألة سيتم تناولها في المباحث اللاحقة من هذا البحث [5].

([1]) ياسين محمد الجبوري، المبسوط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزامات، الجزء الأول، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 191.

([2]) حسام الدين محمد كامل الأهواني، مصدر سابق.

([3]) رجب كريم عبد الإله، مصدر سابق، ص 67.

([4]) أحمد عبد الحسين كاظم الياسري، مصدر سابق، ص 552.

([5]) محمد إبراهيم دسوقي، الجوانب القانونية في إدارة المفاوضات وإبرام العقود، ط1، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 84.

CC BY

ثالثا: أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

أدى التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية التي تحكم العلاقات التعاقدية، فلم يعد دور هذه التقنية مقتصرا على تنفيذ العمليات الحسابية أو تخزين البيانات، بل امتد إلى المشاركة في تحليل المعلومات، ودراسة البدائل، وتقديم المقترحات، بل وحتى المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام العقود. وقد انعكس هذا التطور بصورة واضحة على مرحلة المفاوضات العقدية، إذ أصبحت العديد من الشركات والمؤسسات تعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة المفاوضات، وتحليل البيانات المالية والقانونية، وصياغة المقترحات التعاقدية، الأمر الذي جعل لهذه التقنية أثرا مباشرا في تكوين الإرادة التعاقدية للأطراف [1].

وتتعدد صور استخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، فقد يستخدم في جمع المعلومات المتعلقة بالطرف الآخر وتحليلها، أو في تقييم المخاطر المحتملة للعقد، أو في اقتراح الشروط المناسبة وفقا لطبيعة الصفقة، كما قد يستخدم في إعداد مسودات العقود أو مقارنة العروض المختلفة واختيار البديل الأنسب. وتساعد هذه التطبيقات على اختصار الوقت والجهد، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين كفاءة عملية التفاوض، ولا سيما في العقود التجارية والاستثمارية التي تتطلب معالجة كميات كبيرة من البيانات خلال فترة زمنية محدودة [2].

ورغم المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في مرحلة المفاوضات، إلا أن الاعتماد على مخرجاته يثير عددا من الإشكالات القانونية، ذلك أن هذه المخرجات تعتمد في الأساس على البيانات التي يتم تزويد النظام بها، وعلى الخوارزميات التي صمم وفقها، مما يعني أن أي نقص في البيانات أو خطأ في تصميم النظام قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو توصيات لا تعكس الواقع بصورة صحيحة. وقد يترتب على ذلك إقدام أحد الأطراف على قبول شروط معينة أو رفضها استنادا إلى معلومات أو تحليلات تبين لاحقا عدم صحتها، وهو ما قد يؤدي إلى وقوع ضرر يستوجب البحث في أساس المسؤولية المدنية عنه [3].

كما يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية إشكالية تتعلق بتحديد الشخص المسؤول عن المخرجات التي تنتجها هذه الأنظمة، فالذكاء الاصطناعي لا يتمتع بالشخصية القانونية التي تمكن من مساءلته بصورة مستقلة، وإنما تظل العلاقة القانونية قائمة بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المرتبطين باستخدامه. ومن ثم يثور التساؤل حول ما إذا كانت المسؤولية تقع على عاتق المستخدم الذي اعتمد على هذه المخرجات، أم على مطور النظام الذي

([1]) محمد بدوي عبد العليم سيد محمد، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على تطوير قواعد المسؤولية المدنية والجنائية: دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2026 ، ص 75.

([2]) محمد أمين سعدي، "الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 11، العدد 2، 2025، ص 437–456.

([3]) آلاء ماجد أحمد بني يونس، "إشكالية مساءلة الذكاء الاصطناعي في القانون المدني الأردني: نحو تصور تشريعي معاصر"، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 25، العدد B3، 2025، ص 177–198.

صمم الخوارزميات، أم على الجهة التي قامت بتشغيل النظام أو توفيره للمستخدمين. وتزداد أهمية هذه الإشكالية كلما كانت مخرجات الذكاء الاصطناعي ذات تأثير مباشر في القرارات التي يتخذها المتفاوضون [1].

ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى إعفاء الأطراف من الالتزامات القانونية التي تحكم مرحلة المفاوضات، وفي مقدمتها الالتزام بحسن النية والالتزام بالإعلام وعدم الإضرار بالطرف الآخر. فإذا استخدم أحد الأطراف نظاما للذكاء الاصطناعي يعلم بعدم دقة مخرجاته، أو تعمد الاعتماد على نتائج مضللة لتحقيق مصلحة غير مشروعة، فإن ذلك قد يشكل إخلالا بالواجبات القانونية التي تحكم مرحلة التفاوض، ويؤسس لقيام المسؤولية المدنية متى ترتب على هذا السلوك ضرر للطرف الآخر وتوافرت علاقة السببية بينهما [2].

وبذلك يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي أصبح يمثل أداة مؤثرة في المفاوضات العقدية، إلا أن استخدامه لا يغير من المبادئ القانونية التي تحكم هذه المرحلة، وإنما يفرض ضرورة إعادة تفسيرها بما ينسجم مع التطور التقني. فكلما اتسع نطاق الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي، ازدادت الحاجة إلى وضع إطار قانوني يحدد ضوابط استخدام هذه التقنية، ويبين المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التي قد تنتج عن مخرجاتها، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التقني وضمان حماية حقوق الأطراف المتفاوضة، وهو ما يمثل جوهر هذا البحث [3].

المبحث الثاني

المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور تحولات جوهرية في العديد من المجالات القانونية، فلم تعد هذه التقنية مجرد وسيلة تقنية تستخدم في معالجة البيانات أو تنفيذ الأوامر المحددة، بل أصبحت قادرة على تحليل المعلومات، والتعلم من البيانات، وإنتاج مخرجات قد يكون لها تأثير مباشر في القرارات التي يتخذها الأفراد والمؤسسات. وقد انعكس هذا التطور بصورة واضحة على المجال التعاقدي، إذ بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تستخدم في تحليل العقود، وتقييم المخاطر، وصياغة المقترحات، ودعم عملية التفاوض بين الأطراف، الأمر الذي أدى إلى بروز تساؤلات قانونية جديدة تتعلق بمدى حجية هذه المخرجات، وحدود الاعتماد عليها، والمسؤولية المدنية التي يمكن أن تنشأ عند تسببها في إلحاق ضرر بأحد المتفاوضين [4].

وتكمن خصوصية المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في أن الضرر الناتج عنها قد لا يكون مرتبطا بسلوك بشري مباشر، وإنما قد يكون نتيجة تفاعل مجموعة من العناصر التقنية والقانونية، مثل طبيعة البيانات المستخدمة، وطريقة تصميم الخوارزميات، ومدى رقابة المستخدم أو الجهة المشغلة للنظام. وهذا الأمر يثير صعوبة في

([1]) عمار عبد الحسين علي شاه، "تأرجح الضرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية"، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 4، 2025، ص 744-757.

([2]) رجب كريم عبد اللاه، مصدر سابق.

([3]) محمد بدوي عبد العليم سيد محمد، مصدر سابق، ص 140.

([4]) محمد منصور خليل خزيمية، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، دار الشامل للنشر والتوزيع، 2024، ص 35.

CC BY

تحديد مصدر الخطأ والشخص المسؤول عنه، خصوصا أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة يمكن مساءلته بصورة مباشرة، مما يجعل تحديد المسؤولية أمرا مرتبطا بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يشاركون في تصميم النظام أو تشغيله أو الاعتماد على مخرجاته [1].

كما تزداد أهمية دراسة هذه المسؤولية في مرحلة المفاوضات العقدية، باعتبار أن هذه المرحلة تقوم أساسا على تبادل المعلومات وتكوين الإرادة التعاقدية للأطراف قبل الوصول إلى مرحلة إبرام العقد. فإذا أدى الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي إلى تقديم معلومات غير صحيحة، أو اقتراح شروط غير ملائمة، أو التأثير في قرار أحد الأطراف بصورة ألحقت به ضررا، فإن ذلك يثير مسألة مدى إمكانية مساءلة الطرف الذي استخدم هذه التقنية أو الجهة المسؤولة عن تشغيلها، وفقا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية ومبادئ حسن النية التي تحكم مرحلة ما قبل التعاقد [2].

ولا تقتصر الإشكالية على تحديد المسؤول عن الضرر فقط، بل تمتد أيضا إلى مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في استيعاب الطبيعة الخاصة للأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ إن القواعد القائمة نشأت أساسا لمعالجة الأفعال الصادرة عن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، بينما تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التعلم وإنتاج نتائج قد يصعب التنبؤ بها مسبقا. ولذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن حلول قانونية تحقق التوازن بين الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي في تطوير العلاقات التعاقدية، وبين توفير الحماية القانونية للأطراف التي قد تتضرر من مخرجاته [3].

المطلب الأول

أساس المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

تعد مسألة تحديد الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي من أكثر المسائل القانونية تعقيدا، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه التقنية وما تتميز به من قدرة على تحليل البيانات وإنتاج مخرجات قد تؤثر في سلوك الأطراف وقراراتهم. فالمسؤولية المدنية في صورتها التقليدية تقوم على وجود خطأ منسوب إلى شخص محدد، وضرر يصيب المضرور، وعلاقة سببية تربط بين الخطأ والضرر، إلا أن تطبيق هذه القواعد على الذكاء الاصطناعي يثير صعوبات عملية، نظرا لتعدد الأطراف المتداخلة في إنتاج وتشغيل هذه الأنظمة، وصعوبة تحديد مصدر الخطأ بصورة دقيقة [4].

([1]) آلاء ماجد أحمد بني يونس، مصدر سابق ، ص 185.

([2]) محمد أمين سعدي، مصدر سابق، ص 445.

([3]) عمرو كساب، الإشكالات العملية للمسؤولية المدنية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة في ظل الأنظمة القانونية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2026، ص 112.

([4]) محمد أحمد الشرايري، "المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (49)، السنة الثانية عشرة، 2024، ص 12.

CC BY

وتزداد هذه الصعوبة عندما تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في مرحلة المفاوضات العقدية، إذ قد تعتمد الأطراف على مخرجات هذه الأنظمة في تحليل المعلومات، وتقييم العروض، وصياغة المقترحات، واتخاذ بعض القرارات المتعلقة بإبرام العقد. فإذا كانت هذه المخرجات غير دقيقة أو تضمنت أخطاء أثرت في إرادة أحد الأطراف وأدت إلى إلحاق ضرر به، فإن التساؤل يثور حول الأساس القانوني الذي تقوم عليه المسؤولية، وهل تخضع للقواعد العامة للمسؤولية المدنية، أم تحتاج إلى تنظيم قانوني خاص يتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي [1].

ومن هنا ظهرت اتجاهات فقهية متعددة حول تحديد أساس المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، حيث يرى اتجاه إمكانية تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية مع إجراء بعض التعديلات التي تتناسب مع خصوصية هذه التقنية، بينما يرى اتجاه آخر أن طبيعة الذكاء الاصطناعي تستوجب إيجاد قواعد قانونية خاصة بسبب صعوبة تحديد الخطأ والمسؤول عنه في بعض الحالات. ويستند هذا الاتجاه إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تنتج مخرجات غير متوقعة نتيجة التعلم الآلي وتحليل كميات كبيرة من البيانات، مما يجعل إسناد المسؤولية وفقا للمفاهيم التقليدية أمرا يحتاج إلى إعادة نظر [2].

كما أن تحديد أساس المسؤولية يرتبط بطبيعة العلاقة القانونية بين الأطراف المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ فإذا كان استخدام النظام قائما على عقد بين مقدم الخدمة والمستخدم، فقد تثور المسؤولية العقدية عند الإخلال بالالتزامات الناشئة عن هذا العقد، مثل تقديم نظام غير مطابق للمواصفات أو عدم توفير مستوى مناسب من الأمان والدقة. أما إذا نتج الضرر عن فعل غير مشروع مستقل عن وجود علاقة عقدية، فقد تقوم المسؤولية التقصيرية وفقا للقواعد العامة، متى ثبت وجود الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما [3].

وفي نطاق المفاوضات العقدية تحديدا، فإن المسؤولية قد ترتبط أيضا بالإخلال بالالتزامات التي تفرضها هذه المرحلة، وفي مقدمتها الالتزام بحسن النية، وواجب تقديم المعلومات الصحيحة، وعدم استخدام وسائل تؤدي إلى تضليل الطرف الآخر. فإذا اعتمد أحد المتفاوضين على نظام ذكاء اصطناعي يعلم بوجود خلل في مخرجاته، أو أخفى معلومات جوهرية ترتبط بدقة النتائج التي يقدمها النظام، فقد يشكل ذلك خطأ قانونيا يؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية، متى ترتب عليه ضرر للطرف الآخر [4].

وبناء على ذلك، فإن تحديد أساس المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية لا يمكن أن يعتمد على معيار واحد ثابت، وإنما يتطلب النظر إلى طبيعة العلاقة القانونية، ودور كل طرف في تشغيل النظام أو الاستفادة من مخرجاته، ومدى مساهمته في وقوع الضرر. ولذلك فإن الاتجاه الأكثر ملاءمة يتمثل في الاستفادة من

([1]) عبد الله عيسى مطشر، حيدر عبدالسلام محمد علي، "المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الروبوتات أنموذجا): دراسة مقارنة"، مجلة كلية المأمون، العدد (41)، 2024، ص 255.

([2]) سعد عبدالله الهاجري، "المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي بين التعاقدية والموضوعية مقارنة بين التشريعات العربية والاتحاد الأوروبي (2021–2025): دراسة تحليلية نقدية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2026، ص 8.

([3]) محمد أمين سعدي، مصدر سابق.

([4]) مولاي أحمد سالم، "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي"، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد (13)، العدد (1)، 2026، ص 490.

CC BY

القواعد العامة للمسؤولية المدنية مع تطويرها بما ينسجم مع خصوصية الذكاء الاصطناعي، بما يحقق حماية المتضرر دون إعاقة التطور التقني واستخداماته المشروعة في المجال التعاقدي [1].

أولا: المسؤولية العقدية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

تقوم المسؤولية العقدية بصورة عامة عندما يوجد ارتباط تعاقدي بين الأطراف ويحدث إخلال بالتزام ناشئ عن هذا العقد، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالطرف الآخر. وبالنظر إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي، فإن المسؤولية العقدية قد تثار عندما يكون استعمال النظام الذكي قائما على علاقة تعاقدية بين المستخدم والجهة المقدمة لخدمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يلتزم مقدم الخدمة بتوفير نظام يعمل وفقا للخصائص المتفق عليها، ويكون قادرا على تقديم مخرجات تتناسب مع طبيعة الاستخدام المتوقع منه [2].

وتظهر المسؤولية العقدية في مجال المفاوضات العقدية بصورة خاصة عندما يعتمد أحد الأطراف على نظام ذكاء اصطناعي مقدم من جهة متخصصة لتحليل البيانات أو تقديم المقترحات أو المساعدة في صياغة الشروط التعاقدية، ثم يتبين وجود خلل في أداء النظام أدى إلى إنتاج معلومات غير دقيقة أو توصيات خاطئة كان لها أثر في اتخاذ القرار التفاوضي. ففي هذه الحالة قد يكون الضرر ناتجا عن عدم تنفيذ الالتزام التعاقدي المتمثل في تقديم خدمة تقنية آمنة وفعالة، أو عن عدم قيام مقدم النظام باتخاذ التدابير اللازمة لتقليل احتمالات الخطأ في المخرجات [3].

ولا تقتصر المسؤولية العقدية على العلاقة بين مقدم نظام الذكاء الاصطناعي والمستخدم فقط، بل قد تمتد إلى العلاقات التعاقدية الأخرى المرتبطة باستخدام هذه التقنية، فمثلا قد يتفق أحد الأطراف المتفاوضة مع جهة متخصصة على استخدام نظام ذكي لإدارة عملية التفاوض أو تحليل العروض، فإذا أدى خلل النظام إلى تقديم نتائج مضللة أو تقييمات غير صحيحة أثرت في موقف الطرف المتفاوض، فإن ذلك قد يشكل إخلالا بالالتزامات العقدية المقررة بينهما، متى ثبت وجود ضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والنتيجة الضارة [4].

وتبرز خصوصية المسؤولية العقدية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في صعوبة تحديد مدى التزام مقدم الخدمة بضمان صحة جميع النتائج التي ينتجها النظام، إذ إن طبيعة الذكاء الاصطناعي القائمة على التعلم الآلي ومعالجة البيانات تجعل بعض المخرجات غير قابلة للتوقع بصورة كاملة. ولهذا ظهر اتجاه فقهي يدعو إلى تحديد نطاق التزامات الأطراف بصورة واضحة، بحيث يلتزم مقدم التقنية بدرجة مناسبة من العناية والشفافية والإفصاح عن حدود النظام وإمكاناته، بينما يلتزم المستخدم بعدم الاعتماد المطلق على المخرجات دون إجراء المراجعة اللازمة [5].

([1]) محمد أحمد الشرايري، مصدر سابق، ص 35.

([2]) محمد منصور خليل خزيمية، مصدر سابق، ص 145.

([3]) حوراء عزيز نصر الله، رشا موسى الزهيري، "المسؤولية المدنية للمنتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعيبة: دراسة مقارنة"، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (1)، 2026، ص 1002.

([4]) رفاف لخضر، فيروز معوش، "خصوصية المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانون الجزائري"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2023، ص 580.

([5]) محمد أحمد الشرايري، مصدر سابق، ص 382.

CC BY

كما أن المسؤولية العقدية في هذا المجال ترتبط بمبدأ حسن النية الذي يحكم تنفيذ الالتزامات التعاقدية، إذ لا يكفي أن يلتزم الطرف بتقديم الخدمة من الناحية الشكلية، وإنما يجب أن يتم ذلك بطريقة تحقق الغرض المشروع من العقد وتحافظ على مصالح الطرف الآخر. فإذا علم مقدم خدمة الذكاء الاصطناعي بوجود قصور جوهري في النظام أو محدودية في دقة نتائجه ولم يقم بالإفصاح عنها، فإن ذلك قد يمثل إخلالا بالتزام تعاقدي يؤدي إلى قيام مسؤوليته عن الأضرار الناتجة عن الاعتماد على هذه المخرجات [1].

ومن خلال ذلك يتضح أن المسؤولية العقدية يمكن أن تكون أساسا مناسبا لمساءلة بعض الأطراف المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، خصوصا عندما توجد علاقة تعاقدية واضحة تحدد التزامات كل طرف. إلا أن هذه المسؤولية لا تكون كافية في جميع الحالات، لأن بعض الأضرار قد تقع خارج نطاق العلاقة العقدية، أو قد يكون المتضرر شخصا لا تربطه علاقة تعاقدية مباشرة بمقدم النظام، الأمر الذي يستدعي بحث إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية.

ثانيا: المسؤولية التقصيرية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

تقوم المسؤولية التقصيرية بصفة عامة عندما يؤدي فعل غير مشروع إلى إلحاق ضرر بالغير دون وجود علاقة تعاقدية سابقة بين المسؤول والمضرور، وتستند إلى الإخلال بواجب قانوني عام يتمثل في عدم الإضرار بالآخرين. وتظهر أهمية هذه المسؤولية في مجال الذكاء الاصطناعي عندما لا توجد رابطة عقدية مباشرة بين الشخص المتضرر والجهة المرتبطة بالنظام الذكي، أو عندما يكون الضرر ناتجا عن خلل في تصميم النظام أو تشغيله أو البيانات التي يعتمد عليها، بحيث يتعذر تأسيس المسؤولية على أساس عقدي [2].

وتتضح أهمية المسؤولية التقصيرية في مجال المفاوضات العقدية بصورة خاصة عندما يعتمد أحد الأطراف على مخرجات نظام ذكاء اصطناعي في اتخاذ قراراته التفاوضية، ثم يترتب على هذه المخرجات ضرر للطرف الآخر أو للغير. فقد يؤدي الخطأ في تصميم الخوارزمية، أو ضعف إجراءات الرقابة، أو استخدام بيانات غير دقيقة إلى إنتاج معلومات أو توصيات غير صحيحة تؤثر في مسار المفاوضات، الأمر الذي يثير التساؤل حول الشخص الذي يتحمل مسؤولية هذا الضرر، سواء كان المنتج أو المطور أو المشغل أو المستخدم الذي اعتمد على تلك المخرجات دون التحقق من دقتها [3].

ويعد تحديد الخطأ أحد أهم الإشكالات التي تواجه تطبيق المسؤولية التقصيرية على أضرار الذكاء الاصطناعي، إذ إن الخطأ في الأنظمة التقليدية يرتبط عادة بسلوك بشري محدد يمكن إثباته بسهولة نسبية، أما في الأنظمة الذكية فقد يكون

([1]) حنان عمران إسماعيل فيتور، "مبدأ الحيطة كإطار استباقي للمسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم الشاملة، المجلد (11)، العدد (41)، 2026، ص 21.

([2]) محمد أمين سعدي، مصدر سابق

([3]) محمد فاضل نهاب، عمر حسين رشيد، "المسؤولية المدنية والجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي في المؤسسات العامة والخاصة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري"، Journal Port Science Research، المجلد (9)، العدد الخاص، 2026، ص 38.

CC BY

الخطأ ناتجا عن مجموعة عوامل متداخلة، مثل طريقة تدريب النظام، أو جودة البيانات المدخلة، أو طبيعة الخوارزميات المستخدمة، أو عدم اتخاذ التدابير المناسبة لمنع النتائج الضارة. ولهذا فإن إثبات الخطأ في هذا المجال يتطلب فحصا دقيقا لمراحل تصميم النظام وتشغيله ومدى التزام القائمين عليه بواجبات الحيطة والعناية [1].

كما يثير الذكاء الاصطناعي إشكالية تحديد الشخص المسؤول عن الضرر، إذ تتعدد الجهات التي قد ترتبط بالنظام الواحد، فقد يكون هناك مطور للخوارزمية، ومنتج للبرنامج، ومقدم للخدمة، ومستخدم نهائي يعتمد على المخرجات. ولذلك فإن إسناد المسؤولية يتطلب تحديد الدور الفعلي لكل طرف ومدى مساهمته في وقوع الضرر. فإذا كان الضرر ناشئا عن عيب في تصميم النظام أو خلل في المنتج، فقد تتجه المسؤولية نحو المنتج أو المطور، أما إذا كان الضرر ناتجا عن استخدام غير مشروع أو اعتماد غير مسؤول على مخرجات النظام، فقد تقع المسؤولية على المستخدم وفقا لظروف كل حالة [2].

وفي نطاق المفاوضات العقدية، قد تقوم المسؤولية التقصيرية إذا استخدم أحد الأطراف مخرجات الذكاء الاصطناعي بطريقة تخالف مقتضيات حسن النية أو أدت إلى تضليل الطرف الآخر أو إخفاء معلومات جوهرية تؤثر في قراره التعاقدي. فالمفاوضات لا تقوم فقط على حرية الأطراف في التعاقد، وإنما تحكمها أيضا مجموعة من الالتزامات القانونية التي تمنع استعمال الوسائل غير المشروعة أو الإضرار بالطرف الآخر أثناء مرحلة التفاوض، حتى وإن لم ينته الأمر إلى إبرام العقد [3].

وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن خصوصية الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي قد تبرر الاتجاه نحو تبني مسؤولية أكثر مرونة، تقوم على أساس توزيع المخاطر وليس فقط إثبات الخطأ التقليدي، خصوصا في الحالات التي يصعب فيها على المتضرر الوصول إلى الأدلة الفنية المتعلقة بالخوارزميات وطريقة عمل النظام. ويهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق حماية فعالة للمتضررين مع عدم تعطيل الابتكار التقني، وذلك من خلال وضع قواعد تساعد على تحديد المسؤولية وتعزيز الشفافية والرقابة على الأنظمة الذكية [4].

وبناء على ذلك، فإن المسؤولية التقصيرية تمثل أحد الأسس المهمة لمواجهة الأضرار التي قد تنتج عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، ولا سيما في الحالات التي لا توجد فيها علاقة عقدية مباشرة بين الأطراف. إلا أن تطبيقها يظل مرتبطا بضرورة تطوير القواعد التقليدية للمسؤولية بما يتلاءم مع الطبيعة التقنية للذكاء الاصطناعي، وبما يضمن تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة.

ثالثا: مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في مواجهة أضرار الذكاء الاصطناعي

([1]) عادل محمود أحمد عمار، "الطبيعة القانونية للتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي في مجال المسؤولية الإدارية: دراسة مقارنة"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المجلد (14)، العدد (3)، 2024، ص 150.

([2]) حوراء عزيز نصر الله، رشا موسى الزهيري، مصدر سابق، ص 10.

([3]) أحمد حسني علي أشقر، "الخصوصية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: قراءة في التشريعين الأردني والفلسطيني"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، المجلد (7)، العدد (66)، 2025، ص 40.

([4]) مولاي أحمد سالم، مصدر سابق.

CC BY

تقوم المسؤولية المدنية في إطارها التقليدي على مجموعة من القواعد العامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الخاصة وجبر الضرر الذي يلحق بالغير، إذ تقوم المسؤولية غير العقدية بصفة أساسية على توافر ثلاثة عناصر تتمثل في الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما. ويعد الخطأ أساسا للمسؤولية المدنية، باعتباره انحرافا في سلوك الشخص عن السلوك المعتاد الذي يلتزم به وفقا للقانون أو وفقا لواجب عدم الإضرار بالغير، فإذا ترتب على هذا الانحراف ضرر للغير قامت مسؤولية مرتكبه متى ثبتت العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة الضارة [1].

ويتميز الضرر باعتباره الركن الثاني للمسؤولية المدنية بأنه يمثل الاعتداء على مصلحة مشروعة يحميها القانون، ولا تقتصر صور الضرر على الأضرار المادية فقط، بل قد تشمل الأضرار المعنوية متى ترتب عليها مساس بحق أو مصلحة معتبرة قانونا. أما علاقة السببية فتمثل الرابطة التي تربط بين الخطأ والضرر، بحيث لا تقوم المسؤولية إلا إذا كان الضرر نتيجة طبيعية ومباشرة للفعل المنسوب إلى المسؤول [2].

وقد استقرت القواعد العامة للمسؤولية المدنية على أن الأصل هو مساءلة الشخص عن الأفعال التي تصدر منه وتؤدي إلى الإضرار بالغير، سواء كانت هذه الأفعال إيجابية أو سلبية، وسواء تمثلت في القيام بفعل محظور أو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي يفرضها واجب الحيطة والعناية. ولذلك فإن معيار الخطأ لا يرتبط فقط بمخالفة نص قانوني محدد، وإنما يشمل أيضا مخالفة السلوك الواجب الذي يفرضه التعامل المشروع بين الأفراد [3].

وعلى الرغم من أهمية هذه القواعد العامة، فإن تطبيقها على الأضرار الناشئة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يثير بعض الصعوبات، لأن الأضرار في هذه الحالة قد لا تكون ناتجة عن فعل بشري مباشر، وإنما قد تكون نتيجة تفاعل تقني معقد بين الخوارزميات والبيانات وطريقة تشغيل النظام. إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية الاستناد إلى المبادئ العامة للمسؤولية المدنية، من خلال البحث عن الشخص الذي ارتكب الخطأ أو قصر في واجب الرقابة أو الاستخدام أو الصيانة، متى أدى ذلك إلى حدوث ضرر للغير [4].

كما أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية يمكن أن تشكل أساسا أوليا لمعالجة الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، إلا أنها قد تحتاج إلى تفسير مرن يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لهذه التقنية، خصوصا فيما يتعلق بإثبات الخطأ وتحديد المسؤول عن الضرر. فكلما أصبح النظام الذكي أكثر استقلالية في إنتاج المخرجات، ظهرت الحاجة إلى تطوير بعض الآليات القانونية التي تساعد على توزيع المسؤولية بين الأطراف المرتبطة بالنظام، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية المدنية [5].

([1]) جلال علي العدوي، أصول الالتزامات: مصادر الالتزام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 215.

([2]) محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني الجزائري: النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 276.

([3]) عبد القادر الفار، مصادر الالتزام: مصادر الحق الشخصي في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 198.

([4]) علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام: مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 142.

([5]) مصطفى أحمد الزرقا، الفعل الضار والضمان فيه: دراسة وصياغة قانونية مؤصلة على نصوص الشريعة الإسلامية وفقهها انطلاقا من نصوص القانون المدني الأردني، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1988، ص 45.

CC BY

ومن ثم فإن القواعد العامة للمسؤولية المدنية لا تفقد أهميتها في مواجهة أضرار الذكاء الاصطناعي، وإنما تمثل الأساس الذي يمكن البناء عليه لتطوير نظام قانوني أكثر ملاءمة لهذه التقنية الحديثة، وذلك من خلال الحفاظ على عناصر المسؤولية التقليدية، مع مراعاة خصوصية الأنظمة الذكية وطبيعة الأضرار التي قد تنتج عنها.

المطلب الثاني

آثار المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي وسبل تنظيمها

تترتب على قيام المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي مجموعة من الآثار القانونية التي تهدف بصورة أساسية إلى إعادة التوازن الذي اختل نتيجة وقوع الضرر، وذلك من خلال تعويض المتضرر عن الأضرار التي لحقت به، سواء كانت هذه الأضرار مادية أو معنوية. وتزداد أهمية هذه الآثار في مجال المفاوضات العقدية، لأن الضرر الناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي قد لا يقتصر على خسارة مالية مباشرة، وإنما قد يمتد إلى التأثير في إرادة أحد الأطراف، أو فقدان فرصة تعاقدية، أو اتخاذ قرار تفاوضي بناء على معلومات أو تحليلات غير صحيحة. وتختلف آثار المسؤولية المدنية باختلاف طبيعة الضرر والجهة المسؤولة عنه، فقد يكون أثر المسؤولية هو إلزام المسؤول بالتعويض، وقد يكون في بعض الحالات اتخاذ تدابير وقائية لمنع تكرار الضرر، خصوصا في مجال الأنظمة الذكية التي تعتمد على التعلم المستمر وتحليل البيانات. كما أن خصوصية الذكاء الاصطناعي تفرض ضرورة البحث عن قواعد تنظيمية تساعد على تحقيق الحماية القانونية للأفراد والمؤسسات، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل التطور التقني والاستفادة من تطبيقاته المختلفة في المجال التعاقدي. [1]

وتبرز أهمية تنظيم المسؤولية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي بسبب عدم كفاية الاعتماد على القواعد التقليدية وحدها في بعض الحالات، إذ إن طبيعة هذه التقنية تفرض تحديات جديدة تتعلق بتحديد المسؤول، وإثبات الخطأ، وتقييم مدى تأثير النظام الذكي في وقوع الضرر. لذلك أصبح الاتجاه الحديث يميل إلى وضع ضوابط قانونية خاصة تقوم على مبادئ الشفافية، والرقابة، وتحديد المسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في تصميم وتشغيل واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما أن مرحلة المفاوضات العقدية تحتاج إلى اهتمام خاص في هذا المجال، لأن استخدام الذكاء الاصطناعي خلالها قد يؤثر بصورة مباشرة في تكوين الإرادة التعاقدية للأطراف، مما يجعل حماية المتفاوضين لا تقتصر على التعويض بعد وقوع الضرر، وإنما تمتد إلى وضع التزامات وقائية تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنية، مثل الإفصاح عن استخدام الأنظمة الذكية، وبيان حدود قدراتها، والتحقق من دقة المعلومات والمقترحات التي تقدمها. [2]

أولا: الأضرار الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

(1) عبد القادر العرعاري، مصادر الالتزامات: المسؤولية المدنية، الكتاب الثاني، دراسة مقارنة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة، مطبعة الأمنية، الرباط، 2016 ص 22.

(2) سالم محمد رديعان العزاوي، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية والاتفاقيات الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص43.

CC BY

تعد مسألة تحديد طبيعة الأضرار الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي من المسائل الأساسية عند بحث المسؤولية المدنية، إذ إن الضرر يمثل الركن الذي لا تقوم المسؤولية بدونه. ويقصد بالضرر الأذى الذي يصيب شخصا في حق من حقوقه أو مصلحة مشروعة يحميها القانون، وقد يكون هذا الضرر ماديا يتمثل في خسارة مالية، أو معنويا يتمثل في المساس بمصلحة غير مالية، متى اعترف القانون بالحماية المقررة لها [1].

وفي نطاق المفاوضات العقدية، قد تظهر الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في صور متعددة، منها الضرر الناتج عن تقديم معلومات غير دقيقة أثرت في قرار أحد الأطراف، أو الضرر الناشئ عن تقييم خاطئ للمخاطر التعاقدية، أو فقدان فرصة التعاقد بسبب الاعتماد على توصيات غير صحيحة صادرة عن النظام الذكي. وقد يكون الضرر كذلك مرتبطا بانتهاك سرية المعلومات التي تم إدخالها إلى النظام أو تحليلها من خلاله، خصوصا إذا كانت هذه المعلومات ذات طبيعة تجارية أو اقتصادية مهمة [2].

ومن صور الضرر أيضا، الضرر الناتج عن التأثير غير المشروع في الإرادة التعاقدية، فإذا اعتمد أحد الأطراف على مخرجات ذكاء اصطناعي غير دقيقة بسبب خلل في النظام أو بسبب إخفاء معلومات جوهرية حول طريقة عمله، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار تفاوضي لم يكن ليصدر لو توافرت المعلومات الصحيحة. وفي هذه الحالة فإن الضرر لا يتمثل فقط في الخسارة المادية، وإنما يمتد إلى المساس بحرية الاختيار وسلامة الرضا في المرحلة السابقة على التعاقد [3].

كما أن طبيعة الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي قد تتميز بصعوبة التقدير، بسبب ارتباطها بعوامل تقنية معقدة واحتمالية النتائج التي تنتجها الأنظمة الذكية. ولذلك فإن تقدير الضرر في هذه الحالات يتطلب النظر إلى الظروف المحيطة باستخدام النظام، ومدى اعتماد الطرف المتضرر على مخرجاته، وطبيعة العلاقة بين الخطأ والنتيجة التي لحقت به، بما يحقق تعويضا عادلا دون مبالغة أو إهدار لحقوق المسؤول [4].

ثانيا: التعويض عن الأضرار الناشئة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية

يعد التعويض الأثر القانوني الرئيس الذي يترتب على قيام المسؤولية المدنية، إذ يهدف إلى إعادة التوازن الذي اختل نتيجة وقوع الضرر، وذلك من خلال جبر الضرر الذي أصاب المضرور وإعادته . قدر الإمكان . إلى الحالة التي كان عليها قبل وقوع الفعل الضار. ويستند نظام التعويض في القانون المدني إلى مبدأ أساسي يتمثل في أن كل ضرر مستوف لأركانه القانونية يوجب التعويض متى ثبتت العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، بصرف النظر عن طبيعة الفعل الذي أدى إلى وقوعه [5].

([1]) صاحب عبيد الفتلاوي، مصادر الالتزام في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2022 ، ص 15 .

([2]) محمد أحمد الشرايري، مصدر سابق

([3]) محمد منصور خليل خزيمية، مصدر سابق

([4]) عبد القادر الفار، مصادر الالتزام: مصادر الحق الشخصي في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص 32.

([5]) عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصدر سابق

CC BY

ويشمل التعويض في نطاق المسؤولية المدنية مختلف الأضرار التي تلحق بالمضرور، سواء كانت أضرارا مادية تتمثل في الخسارة المالية أو فوات الكسب، أم أضرارا أدبية تمس الاعتبار أو السمعة أو غيرها من الحقوق غير المالية التي يقر القانون حمايتها. ويخضع تقدير التعويض لسلطة القضاء، الذي يلتزم بمراعاة حجم الضرر وظروف كل حالة، مع الالتزام بمبدأ التعويض الكامل دون إفراط أو تفريط، بحيث لا يكون التعويض وسيلة للإثراء، ولا يقل في الوقت نفسه عن مقدار الضرر الذي أصاب المضرور [1].

وفي مجال المفاوضات العقدية، قد يتمثل الضرر في فقدان فرصة التعاقد، أو تحمل نفقات التفاوض دون جدوى، أو اتخاذ قرارات اقتصادية استنادا إلى مخرجات غير صحيحة صادرة عن نظام ذكاء اصطناعي. وقد يمتد الضرر إلى المساس بالمركز المالي أو التجاري للطرف المتضرر نتيجة الاعتماد على معلومات أو توصيات ثبت لاحقا عدم دقتها. وفي هذه الحالات يظل التعويض الوسيلة القانونية الأساسية لجبر الضرر متى ثبت أن مخرجات الذكاء الاصطناعي كانت سببا مباشرا في وقوعه [2].

كما قد تثير مخرجات الذكاء الاصطناعي إشكالات تتعلق بتقدير قيمة التعويض، لاسيما عندما يكون الضرر ناتجا عن فقدان فرصة تفاوضية أو عن التأثير في الإرادة التعاقدية دون أن يترتب على ذلك ضرر مادي مباشر يمكن تقديره بسهولة. ولذلك فإن تقدير التعويض في مثل هذه الحالات يقتضي مراعاة طبيعة الضرر ومدى تأثيره الفعلي في المركز القانوني أو الاقتصادي للمضرور، مع الاستعانة بالخبرة الفنية عند الاقتضاء لتحديد العلاقة بين مخرجات النظام والنتيجة الضارة [3].

ومن ثم فإن قواعد التعويض المقررة في القانون المدني تظل صالحة من حيث المبدأ لمعالجة الأضرار الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، إلا أن تطبيقها يقتضي مراعاة خصوصية هذه التقنية، ولا سيما فيما يتعلق بإثبات الضرر وعلاقة السببية وتحديد المسؤول عن التعويض، بما يحقق الحماية القانونية للمتضرر دون الإخلال بمقتضيات العدالة.

ثالثا: الحاجة إلى تنظيم قانوني خاص للمسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي

أدى التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز تحديات قانونية لم تكن معروفة عند وضع القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، إذ إن هذه القواعد وضعت أساسا لتنظيم الأضرار الناتجة عن الأفعال البشرية المباشرة، بينما تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التعلم الذاتي، وتحليل البيانات، وإنتاج مخرجات قد تؤثر بصورة مستقلة في المراكز القانونية للأفراد. وقد كشف التطبيق العملي لهذه الأنظمة عن وجود فراغ تشريعي في كثير من القوانين العربية، يتمثل في غياب النصوص التي تنظم بصورة مباشرة المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي،

([1]) سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني: في الالتزامات – الفعل الضار والمسؤولية المدنية، ج2، ط5، دار الكتب القانونية، القاهرة، 1992، ص 486.

([2]) محمد عبد الظاهر حسين، المسؤولية التقصيرية للمتعاقد: دراسة فقهية قضائية في العلاقة التبادلية بين نوعي المسؤولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 214.

([3]) عبد القادر الفار، مصدر سابق

CC BY

الأمر الذي يدفع إلى الاعتماد على القواعد العامة للمسؤولية المدنية رغم أنها لم توضع أصلا لمواجهة هذا النوع من المخاطر. [1]

ويزداد هذا القصور وضوحا في مرحلة المفاوضات العقدية، إذ قد يعتمد أحد المتفاوضين على نظام ذكاء اصطناعي في تحليل البيانات أو تقييم المخاطر أو اقتراح الشروط التعاقدية، ثم يتبين لاحقا أن تلك المخرجات كانت معيبة أو غير دقيقة وأدت إلى إلحاق ضرر بالطرف الآخر. وفي مثل هذه الحالات يصعب أحيانا تحديد المسؤول عن الضرر، بسبب تعدد الجهات المرتبطة بالنظام، كالمنتج والمطور والمشغل والمستخدم، فضلا عن صعوبة إثبات الخطأ التقني أو تحديد مدى تأثير المخرجات في القرار النهائي. ومن ثم فإن الاقتصار على تطبيق القواعد العامة قد لا يوفر حماية قانونية كافية للمتضررين، ولا يحقق الاستقرار اللازم للمعاملات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. [2]

كما أن الاتجاهات الفقهية الحديثة تميل إلى ضرورة وضع تنظيم قانوني خاص يقوم على مبادئ تتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي، ومن أهمها مبدأ الشفافية في تصميم الأنظمة وتشغيلها، ووجوب الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الحالات التي يكون لها أثر في تكوين الإرادة أو اتخاذ القرار، وإلزام الجهات المطورة باتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بالحد من الأخطاء، فضلا عن وضع قواعد واضحة لتوزيع المسؤولية بين المنتج والمطور والمشغل والمستخدم بحسب درجة مساهمة كل منهم في وقوع الضرر. ولا يهدف هذا التنظيم إلى استبعاد القواعد العامة للمسؤولية المدنية، وإنما إلى استكمالها بما ينسجم مع الخصائص التقنية للأنظمة الذكية ويحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق. [3]

ومن جانب آخر، فإن استحداث إطار تشريعي خاص من شأنه أن يعزز الثقة في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل البيئة التعاقدية، لأن وضوح قواعد المسؤولية يسهم في حماية المتعاملين ويحد من النزاعات المتعلقة بتحديد المسؤول عن الأضرار. كما يساعد على تشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة تضمن حقوق جميع الأطراف، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات المقارنة التي تدعو إلى تطوير قواعد المسؤولية المدنية بما يواكب التطور التقني المتسارع دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للقانون المدني.

الخاتمة

تناول هذا البحث المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية، في ظل التطور المتسارع الذي تشهده تقنيات الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق استخدامها في مختلف المعاملات القانونية والتجارية.

([1]) آلاء ماجد أحمد بني يونس، مصدر سابق

([2]) محمد أمين سعدي، مصدر سابق

([3]) علي عبد العزيز الجبوري، "الأساس القانوني في تحديد المسؤولية الناجمة عن أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (31)، 2026، ص 155.

CC BY

وقد أظهرت الدراسة أن هذه التقنية أصبحت تؤدي دورا متزايدا في مرحلة المفاوضات العقدية، من خلال تحليل البيانات، وتقييم البدائل، وصياغة المقترحات، ودعم اتخاذ القرار، الأمر الذي جعل مخرجاتها ذات تأثير مباشر في تكوين الإرادة التعاقدية للأطراف. ورغم ما توفره هذه التطبيقات من سرعة وكفاءة في إدارة المفاوضات، فإنها في المقابل تثير العديد من الإشكالات القانونية المتعلقة بتحديد المسؤولية المدنية عند وقوع الضرر، ولا سيما في ظل غياب تنظيم تشريعي خاص ينظم بصورة واضحة الآثار القانونية الناجمة عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مرحلة ما قبل التعاقد.

وقد بينت الدراسة أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية ما زالت تمثل الأساس القانوني الذي يمكن الرجوع إليه لمعالجة الأضرار الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، سواء من خلال أحكام المسؤولية العقدية أو المسؤولية التقصيرية، إلا أن التطبيق العملي لهذه القواعد يكشف عن وجود عدد من التحديات المرتبطة بطبيعة الأنظمة الذكية، ومن أهمها صعوبة تحديد الشخص المسؤول عن الضرر، وتعقيد إثبات الخطأ وعلاقة السببية، وتعدد الجهات المشاركة في تصميم وتشغيل واستخدام هذه الأنظمة. كما أوضحت الدراسة أن حماية المتفاوضين لا تقتصر على تقرير التعويض بعد وقوع الضرر، وإنما تستلزم أيضا وضع إطار قانوني وقائي يضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي ويعزز الثقة في المعاملات التعاقدية الحديثة.

أولاً: النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المفاوضات العقدية أصبح واقعا عمليا، وأن مخرجات هذه الأنظمة قد تؤثر بصورة مباشرة في تكوين الإرادة التعاقدية واتخاذ القرار، مما يجعلها محلا للمسؤولية المدنية عند التسبب في إلحاق الضرر.
2. بينت الدراسة أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية، سواء العقدية أو التقصيرية، تمثل الأساس القانوني الحالي لمعالجة الأضرار الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات عملية تتعلق بإثبات الخطأ وعلاقة السببية وتحديد المسؤول.
3. أظهرت الدراسة أن مرحلة المفاوضات العقدية تخضع لمجموعة من الالتزامات القانونية، وفي مقدمتها مبدأ حسن النية والالتزام بالإعلام وعدم الإضرار بالطرف الآخر، وأن هذه الالتزامات تظل قائمة حتى عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة المفاوضات.
4. كشفت الدراسة عن وجود قصور تشريعي في معظم القوانين العربية فيما يتعلق بتنظيم المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يفرض الاعتماد على القواعد العامة للمسؤولية المدنية لمعالجة المنازعات الناشئة عنها.

5. توصلت الدراسة إلى أن التعويض يظل الأثر القانوني الرئيس للمسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة مراعاة خصوصية الأضرار التي قد تنشأ عن استخدام الأنظمة الذكية عند تقدير قيمته.

6. خلصت الدراسة إلى أن التطور المستمر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يستوجب تطوير المنظومة القانونية بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التقني وضمان حماية حقوق الأطراف المتفاوضة.

ثانياً: التوصيات

1. يوصي الباحث المشرع العراقي بإصدار تنظيم قانوني خاص أو تعديل أحكام القانون المدني بما ينظم المسؤولية المدنية الناجمة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، مع بيان أسس تحديد المسؤول في هذا المجال.

2. وضع ضوابط قانونية تلزم مطوري ومشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي بالإفصاح عن حدود استخدام هذه الأنظمة ومستوى دقة مخرجاتها، ولا سيما عند استخدامها في المفاوضات والعلاقات التعاقدية.

3. وضع قواعد قانونية واضحة لتوزيع المسؤولية بين المنتج والمطور والمشغل والمستخدم، بما ينسجم مع طبيعة كل حالة ويضمن حماية المتضرر بصورة فعالة.

4. تشجيع إجراء المزيد من الدراسات القانونية المقارنة حول المسؤولية المدنية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التجارب التشريعية الدولية عند تطوير التشريعات الوطنية.

المصادر

1. يوسف، كريستيان، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022.
2. إبراهيم، خالد ممدوح، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2022.
3. الأهواني، حسام الدين محمد كامل، "المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد (38)، العدد (2)، يوليو 1996.
4. السنهوري، عبد الرزاق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام – مصادر الالتزام، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1958.
5. الجبوري، ياسين محمد، المبسوط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزامات، الجزء الأول، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.

6. عبد الإله، رجب كريم، التفاوض على العقد: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
7. الياسري، أحمد عبد الحسين كاظم، "المسؤولية المدنية عن الإخلال بمبدأ حسن النية في المفاوضات العقدية: دراسة مقارنة"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 2022.
8. دسوقي، محمد إبراهيم، الجوانب القانونية في إدارة المفاوضات وإبرام العقود، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.
9. سيد محمد، محمد بدوي عبد العليم، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على تطوير قواعد المسؤولية المدنية والجنائية: دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2026.
10. السعدي، محمد أمين، "الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد (11)، العدد (2)، 2025.
11. بني يونس، آلاء ماجد أحمد، "إشكالية مساءلة الذكاء الاصطناعي في القانون المدني الأردني: نحو تصور تشريعي معاصر"، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد (25)، العدد (3B)، 2025.
12. شاه، عمار عبد الحسين علي، "تأرجح الضرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية"، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (2)، العدد (4)، 2025.
13. خزيمية، محمد منصور خليل، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الشامل للنشر والتوزيع، 2024.
14. كساب، عمرو، الإشكالات العملية للمسؤولية المدنية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة في ظل الأنظمة القانونية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2026.
15. الشرايري، محمد أحمد، "المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (49)، السنة الثانية عشرة، 2024.
16. مطشر، عبد الله عيسى، ومحمد علي، حيدر عبدالسلام، "المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي (الروبوتات أنموذجا): دراسة مقارنة"، مجلة كلية المأمون، العدد (41)، 2024.
17. الهاجري، سعد عبدالله، "المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي بين التعاقدية والموضوعية مقارنة بين التشريعات العربية والاتحاد الأوروبي (2021–2025): دراسة تحليلية نقدية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2026.
18. سالم، مولاي أحمد، "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي"، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد (13)، العدد (1)، 2026.
19. نصر الله، حوراء عزيز، والزهيري، رشا موسى، "المسؤولية المدنية للمنتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي المعيبة: دراسة مقارنة"، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (1)، 2026.

20. لخضر، رفاف، ومعوش، فيروز، "خصوصية المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانون الجزائري"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2023.
21. فيتور، حنان عمران إسماعيل، "مبدأ الحيطة كإطار استباقي للمسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم الشاملة، المجلد (11)، العدد (41)، 2026.
22. نهاب، محمد فاضل، ورشيد، عمر حسين، "المسؤولية المدنية والجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي في المؤسسات العامة والخاصة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري"، Journal Port Science Research، المجلد (9)، العدد الخاص، 2026.
23. عمار، عادل محمود أحمد، "الطبيعة القانونية للتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي في مجال المسؤولية الإدارية: دراسة مقارنة"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المجلد (14)، العدد (3)، 2024.
24. أشقر، أحمد حسني علي، "الخصوصية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: قراءة في التشريعين الأردني والفلسطيني"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، المجلد (7)، العدد (66)، 2025.
25. العدوي، جلال علي، أصول الالتزامات: مصادر الالتزام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
26. السعدي، محمد صبري، الواضح في شرح القانون المدني الجزائري: النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
27. الفار، عبد القادر، مصادر الالتزام: مصادر الحق الشخصي في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
28. سليمان، علي علي، النظرية العامة للالتزام: مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
29. الزرقا، مصطفى أحمد، الفعل الضار والضمان فيه: دراسة وصياغة قانونية مؤصلة على نصوص الشريعة الإسلامية وفقهها انطلاقا من نصوص القانون المدني الأردني، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1988.
30. العرعاري، عبد القادر، مصادر الالتزامات: المسؤولية المدنية، الكتاب الثاني، مطبعة الأمنية، الرباط، 2016.
31. العزاوي، سالم محمد رديعان، مسؤولية المنتج في القوانين المدنية والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
32. الفتلاوي، صاحب عبيد، مصادر الالتزام في القانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
33. مرقس، سليمان، الوافي في شرح القانون المدني: في الالتزامات – الفعل الضار والمسؤولية المدنية، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار الكتب القانونية، القاهرة، 1992.
34. حسين، محمد عبد الظاهر، المسؤولية التقصيرية للمتعاقد: دراسة فقهية قضائية في العلاقة التبادلية بين نوعي المسؤولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
35. الجبوري، علي عبد العزيز، "الأساس القانوني في تحديد المسؤولية الناجمة عن أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (31)، 2026.